حول اعلان الدولة

صخر حبش

في الرابع من ايار 1999 تصل اتفاقية اوسلو وما تمخض عنها من اتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات الى خط النهاية. نهاية المرحلة الانتقالية. ونهاية الاتفاق بشكل عام. وكان من المفترض انه لو التزم الجانب الاسرائيلي بتنفيذ تعهداته والتزاماته ان تكون قضايا المرحلة الانتقالية قد تم تنفيذها وكذلك قضايا الحل النهائي. والذي من المفترض ان يتحقق بتنفيذ القرار 242 والقرار 338 ومبدأ الارض مقابل السلام. وبذلك يكون تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على الاراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية مدخلاً للسلام في المنطقة. ولكن نكوص حكومة نتنياهو عن التزاماتها. وممارساتها التي سعت الى تخريب الاتفاق ادى الى تعطيل المسيرة بشكل عام وتجمدت قضايا المرحلة الانتقالية وما سبقها من قضايا مرحلة غزة اريحا، حيث كان المفروض ان تبدأ عودة النازحين ويتم انشاء الممر الآمن بين الضفة والقطاع.

وتم التوصل مؤخراً في اتفاقيات نهر الواي الى مذكرة اكدت على ان كل قضايا الحل النهائي والانتقالي لابد ان تنتهى قبل 4 / ايار 1999 انطلاقاً من النص الاساسي في وثيقة اوسلو ان المرحلة الانتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات.

ان مماطلة نتنياهو وهروبه الى الانتخابات المبكرة وتحديده تاريخ 17/ايار 1999 كان الى جانب اسباب اخرى يهدف الى تعطيل المسيرة ووضع العراقيل امام منظمة التحرير فيما يتعلق باعلانها تجسيد الدولة. وقد جعل احد شروط التزامه لتنفيذ الاتفاقيات اعلان القيادة الفلسطينية عن تراجعها عن اعلان الدولة في الرابع من ايار. وهو شرط خارج عن الاتفاقيات بل هو يتعارض مع الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية وحق العودة.

ان حق تقرير المصير هو حق فلسطيني خالص لا يشاركه فيه احد. وهو ليس عملاً احادي الجانب بعد انهاء المرحلة الانتقالية ونهاية اتفاق اوسلو وانتهاء قيوده التي تلزمنا بعدم اجراء ما من شأنه استباق قضايا الحل النهائي.

ويراهن نتنياهو على انصياع الجانب الفلسطيني ونكوصه عن الاقدام لاعلان تجسيد الدولة تحت مبررات ان ذلك قد يؤدي الى اغضاب امريكا او الى اعادة انتخاب نتنياهو.

ولكن الحقيقة تؤكد ان نتنياهو يخشى من اقدام القيادة الفلسطينية على اعلان تجسيد الدولة وعدم الانصياع لمحاولاته تخفيض التوقعات للشعب الفلسطيني. فعدم الاعلان عن تجسيد الدولة في الرابع من ايار وعلى ابواب الانتخابات سيكون ورقة قوية لانجاح نتنياهو حيث سيستخدمها لاقناع الناخبين بأنه يفرض ارادته ما يعتقده لمصلحة اسرائيل وان الفلسطينيين. يستجيبون لذلك.

ان الربط بين الانتخابات المبكرة في اسرائيل وبين اعلان تجسيد الدولة اصبح قضية اساسية. ومن الواضح ان عدم تجسيد الدولة يعطي ضمناً تحديد المرحلة الانتقالية وهذا يعني مكافأة نتنياهو على مماطلته ومراوغته باعطائه المزيد من الوقت للتلاعب بالمصير الوطني للشعب الفلسطيني.

ومن هنا فاننا في حركة فتح نؤكد ان موعد اعلان تجسيد الدولة هو موعد استراتيجي لانه يهدف الى

المحافظة على الحق الخالص للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وهو الموضوع غير القابل للتفاوض عليه.

ولا يجوز الركون في هذه المرحلة الى الحق فقط. فان الاعداد السليم لتحقيق التجسيد المادي للدولة على الارض بكل ما يعنيه من تثبيت عناصرها غير المكتملة في المرحلة الانتقالية وحتى بعد اعلان الدولة. فالارض لاتزال محتلة في معظمها، والشعب لا يزال بين مشتت في المنفى ومقيم على ارض الوطن ضمن واقع تقسيمها الى مقاطعة سيطرة كاملة للسلطة الوطنية. في مناطق (أ) وسيطره جزئية ادارية تحت اليد العليا للامن الاسرائيلي في المناطق (ب) واخيراً سيطرة اسرائيلية كاملة في مناطق (ج).

ان تجسيد الدولة، الحلم الذي يجمع عليه الشعب الفلسطيني هو الورقة الاقوى لتوحيد كامل فصائل الثورة والقوى والفعاليات. وهو الامر الذي يشكل جامعاً مشتركاً خاصة وانه يأتي تعبيراً عن الخلاص من قيود الاتفاقيات التي تعارضها بعض القوى الفلسطينية.

ولتحقيق التجسيد لابد من مجموعة ثوابت اساسية اولها. الحوار الوطني الشامل وتجسيد الوحدة الوطنية وثانيها تعزيز المؤسسات القائمة وتطويرها وتقييم الاداء المؤسساتي للسلطة الوطنية خلال المرحلة السابقة. وثالثها لابد من تفعيل م.ت.ف ومؤسساتها حتى يصبح شعبنا في الشتات جزءاً لا يتجزأ من عملية الحوار والمشاركة الفاعلة لتحقيق تجسيد الدولة.

ان العمل لتوحيد الصف الوطني على ارض الوطن يمكن تجذيره بالمزيد من العمل الديمقراطي الذي يتحقق من خلال اجراء انتخابات حرة سواء من اجل انتخاب اللجان البلدية والقروية. او من خلال انتخاب اعضاء المجلس الوطني.

ان تعزيز الديمقراطية. والتعددية السياسية. وممارسة السلطة الوطنية باعتبارها سلطة الشعب كل الشعب هو المقدمة الضرورية لاعطاء النموذج الوطني الذي يؤكد ان دولة فلسطين المنشودة هي للفلسطينيين اينما كانوا. وان من ضرورات تعزيز الوحدة الوطنية اقدام السلطة على الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذي لم يقوموا بأي عمل يتعارض مع سيادة القانون. فالدولة ذات السيادة هي التي تنطلق من قانون العدل.. والمحاسبة على قدر الاخطاء وليس على المواقف السياسية. هكذا هي الدولة التي نطمح ان نجسدها لتشكل لنا درباً نحو النصر الاكيد.

وانها لثورة حتى النصر.